المحاضرة السادسة

الوقائع الاقتصادية في ظل نظام بريتون وودز(1944-1971)

المحاضرة السادسة

الوقائع الاقتصادية في ظل نظام بريتون وودز1944– 1971

لقد كانت نهاية الحرب العالمية الثانية بداية مرحلة جديدة عرفت هي الأخرى تغيرات اقتصادية عميقة، كان أهمها انتقال مركز القيادة للاقتصاد العالمي من بريطانيا إلى الولايات المتحدة الأمريكية، فقد خرجت بريطانيا مع الحلفاء الأوروبيين من الحرب وعلى عاتقها ديون كثيرة للولايات المتحدة التي أصبحت بمثابة الدائن الرئيسي لمعظم دول العالم وصاحبة أكبر رصيد من الذهب ومالكة لمعظم الاستثمارات المباشرة في مختلف دول العالم. وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى عالم تزول منه العوائق ليكون سوقا دولية متسعة، ويكون لها فيها حرية الحركة في الاستثمار وفي التجارة الدولية في جميع أرجاء العالم. ولكي يتحقق ما كانت تسعى إليه الولايات المتحدة، كان من الضروري أن يقوم نظام اقتصادي دولي مستقر يضمن لها ذلك. وهذا ما حصل في مؤتمر بريتون وودز الذي انعقد بدعوة من الولايات المتحدة، حيث اجتمع ممثلو 44 بلدا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، لإرساء دعائم وأسس نظام اقتصادي دولي جديد، وذلك في عام 1944 بضاحية بريتون وودز بالولايات المتحدة.لمحاولة ايجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام الاقتصادي الدولي .

أولا: مؤتمر بريتن ودز1944 و إقامة نظام اقتصادي دولي جديد.

قبل نهاية الحرب العالمية الثانية تم عقد مؤتمر دولي-مؤتمر بريتون وودز- في عام 1944 باقتراح من الولايات المتحدة الأمريكية، لمحاولة إيجاد الصيغة الملائمة لإدارة النظام الاقتصادي الدولي بأركانه الثلاث: النقدي، المالي ، التجاري

الركن الأول: النظام النقدي الدولي ومؤسسته صندوق النقد الدولي

ناقش المؤتمر في هذا الركن قواعد السلوك النقدي التي يتعين الإمتثال لها في الفترة المقبلة، وقد تم مناقشة مشروعان لإنشاء مؤسسة نقدية دولية، الأول من الاقتصادي الانجليزي (Keynes)، والثاني قدمه المساعد الأول للكاتب الأمريكي للخزانة (Harry Dexter white)*. لقد جاء مشروع هذا الأخير معبرا عن المواقف الأمريكية المتعلقة بتحرير المبادلات، وبعث التجارة العالمية، وتفكيك الإجراءات الحمائية،كما ركز على التعاون الدولي في ميدان النقد بإنشاء صندوق يعمل على منع العودة إلى العمل بسياسات النقد غير المؤسسة على التعاون. ومن الأفكار الرئيسية لمشروع (white) تثبيت سعر صرف العملات الوطنية للبلدان الأعضاء في الصندوق، وتحديدها بوزن ثابت من الذهب أو من الدولارات الأمريكية ولا يمكن تغيير سعر صرف أي عملة وطنية إلا بموافقة أغلبية أعضاء الصندوق. أما مشروع (Keynes)، فقد اقترح إنشاء مؤسسة نقدية دولية تسمى اتحاد المقاصة الدولية، تكون مهمتها مثل البنك المركزي داخل الدولة وما يقوم به من عمليات المقاصة وتسهيل خلق الائتمان ومحاولة التقليل من الآثار الانكماشية الناتجة عن الطلب العالمي على أن تكون لهذا الاتحاد صفة فوق الوطنية، حيث تعلو سلطته سلطة البلدان الأعضاء، كما اقترح خلق عملة دولية جديدة هي البانكور، تتحدد قيمتها بوزن معين من الذهب قابلة للتعديل في أي وقت تبعا للحاجة، ويكون حساب كل بلد في اتحاد المقاصة بهذه العملة، كما يجب على كل بلد أن يحدد سعر صرف عملته بالبانكور، ولا يجوز تغيير هذا السعر إلا بموافقة الاتحاد.

* **Harry Dexter Hwite**(1892-1948): خبيرٌ اقتصاديٌّ أمريكيٌّ ومن كبار المسؤولين في وزارة الخزانة الأمريكية.

وبعد كثير من المفاوضات في ظل الظروف الصعبة التي صاحبت فترة الحرب العالمية الثانية، وافق المجتمع الدولي على مشروع (Hwite)، وهو إنشاء صندوق النقد الدولي يشرف على نظام نقدي يرتكز على الذهب والدولار الأمريكي، حيث يتم تثبيت عملات العالم الرأسمالي عند أسعار صرف محددة على الدولار الأمريكي، الذي كان يتعين تثبيت سعره على الذهب بسعر 35 دولار للأونصة*. وكان يتعين على كافة الدول الأعضاء أن تلتزم بأسعار صرف ثابتة ولا تجر أي تغيير إلا بموافقة صندوق النقد الدولي. ومن أهم العوامل التي دفعت بالدولار الأمريكي ليحتل المكانة الرئيسية في هذا النظام:

- احتفاظ الولايات المتحدة الامريكية بحوالي 70% من مخزون الذهب في العالم؛
- قوة وحجم الاقتصاد الأمريكي بالنسبة للاقتصاد العالمي سواء من حيث الانتاج أو الأهمية النسبية في التجارة الدولية؛
- التزام الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار إلى ذهب لأي دولة تطلب ذلك عند السعر المحدد (35 دولار للأونصة)؛

وهكذا أصبح الدولار في نفس مستوى الذهب(من حيث القبول العام كاحتياطي دولي). بل أن الدولار كان مطلوبا أكثر من الذهب خاصة وأن اقتصاديات أوروبا واليابان فيما بعد الحرب لم تكن تقوى على التصدير وكانت في حاجة كبيرة للاستيراد لتلبية حاجاتها المعيشية وكذا حاجاتها لإعادة البناء. ولقد أدى ذلك الوضع إلى جعل الدولار يتوسط النظام النقدي الدولي.

مهمة صندوق النقد الدولي: هو المؤسسة المشرفة على النظام النقدي الدولي بموجب ما توصل اليه في بريتون وودز 1944. وفي 27 ديسمبر 1945، صادق 29 بلدا على اتفاقية تأسيسه بنحو نهائي، وفي مارس 1946 عقد أول اجتماع لممثلي 34 بلد عضو في ولاية جورجيا الأمريكية، حيث تم تحديد مكان إقامة صندوق النقد الدولي وهي عاصمة الولايات المتحدة واشنطن، وباشر الصندوق أعماله في الأول من مارس 1947.

وبناءا على اتفاقية بريتون وودز يقوم صندوق النقد الدولي بوظيفتين أساسيتين:

- **الأولى، رقابية:** عليه أن يراقب تصرفات الدول الأعضاء فيما يكفل تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف والعمل على منع المنافسة بين الدول الاعضاء فيما يتعلق بتخفيض قيم عملاتها. بمعنى لا يمكن لأي دولة عضو أن تقوم بتعديل سعر صرف عملتها إلا بموافقة صندوق النقد الدولي.

-الثانية، اقراضية: من مسؤوليات صندوق النقد الدولي الأساسية منح القروض للبلدان الأعضاء التي تواجه موازين مدفوعاتها مشكلات تمويلية فعلية أو محتملة، حيث يمكن لأي بلد عضو أن يلجأ إلى الصندوق للحصول على التمويل اللازم لمعالجة الاختلال في ميزان مدفوعاته.

الركن الثاني: النظام المالي الدولي ومؤسسته البنك الدولي للإنشاء والتعمير. يهتم بحركة رؤوس الأموال بين الدول (انتقال رؤوس الأموال بين الدول على شكل استثمارات مباشرة وغير مباشرة، قروض، تحويلات وهبات ومساعدات.) وقد تم إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير كمؤسسة دولية تشرف على هذا الركن، ضمن اتفاقية بريتون وودز 1944 والتي تقضي أن الانضمام لصندوق النقد الدولي شرط للسماح بالانضمام إلى البنك.

* الأونصة : هي احدى وحدات قياس الكتل، والأونصة كوحدة قياس المعادن النفيسة تساوي 31.1034768 غرام

مهمة البنك الدولي للإنشاء والتعمير: المهمة الأساسية والأولى للبنك عند تأسيسه هي إعادة تعمير أوروبا المتضررة من الحرب وتوفير المناخ مناسب للاستثمار العالمي. وكانت أول قروضه عام 1947 والبالغة 497 مليون دولار متجهة إلى دول أوروبا الغربية لإعادة بناء وتعمير ما دمرته الحرب العالمية الثانية في هذه الدول. (الجنابي، 2014، صفحة 362) لكن برنامج إنعاش الاقتصاد الأوروبي كان يفوق امكانيات البنك الدولي في منح التمويل، ومن هنا كان تحرك الولايات المتحدة الأمريكية حيث أعلن وزير خارجيتها في 05 جوان 1947 مبادرة عرفت باسم "مشروع مارشال" وافق عليه الكونغرش الأمريكي في أفريل 1948 تحت اسم "قانون الانعاش الأوروبي"، وبلغ حجم التمويل الأمريكي لهذا المشروع 10 مليار دولار على أن تقوم هذه الدول بالاستيراد من الو.م.أ.

ومن الأسباب الرئيسية وراء مشروع مارشال:

- الخطر الشيوعي: إن استمرار الأوضاع الاقتصادية المنهارة في أوروبا هو تدعيم للحركات الشيوعية التي وجدت في هذه الظروف بيئة خصبة لدعوتها للنظام الاشتراكي. ومن هنا كان تحرك الو.م.أ التي أخذت زمام المبادرة في زعامة المعسكر الرأسمالي والدعوة إلى الاقتصاد الحر؛

- حماية الاقتصاد الأمريكي من خطر الانكماش: لقد كان الاقتصاد الأمريكي بحاجة الى مثل هذا المشروع فبعد دخول الو.م.أ الى الحرب سنة 1941 عرف الاقتصاد الامريكي انتعاشا كبيرا بسبب الطاقة الانتاجية الكبيرة التي أضيفت لأغراض الحرب دون أن تأثر على انتاجها المدني- بمعنى أن معظم الدول المتحاربة اضطرت إلى تحويل اقتصادها المدني الى المجهود الحربي غير أن الو.م.أ لم تقم بذلك بل أضافت للاقتصاد انتاج حربي دون الاقتطاع من الاقتصاد المدني- . وعندما انتهت الحرب وبدأت تصفية اقتصاد الحرب وتحويله إلى الانتاج المدني كان من الممكن الدخول في مرحلة الانكماش كما حدث بعد الحرب العالمية الأولى وأزمة الكساد 1929، فمع توقف الانتاج الحربي كان قطاع مهم من الاقتصاد الأمريكي مهدد بنقص الطلب عليه من الداخل والخارج، كما أن الو.م.أ لم تعان من مشاكل اعادة البناء لأنها لم تتعرض في أراضيها لأي اصابات أو تدمير مما قد يحتاج الى مجهود جديد لإعادة التعمير. وبذلك خرجت باقتصاد قوي في مواجهة عالم ضعيف من حيث القدرة على الانتاج والتبادل، ومن هنا كانت الدعوة الى تعمير أوروبا خدمة للاقتصاد الأمريكي. وذلك بتوفير اسواق جديدة له في فترة التعمير، ثم بعث شريك في المستقبل عندما تتم اعادة البناء.

- العمل على الاسراع بتحرير التجارة وإزالة القيود: فقد كان من الممكن أن تتجه أوروبا عند إعادة البناء إلى الأخذ بسياسات التقييد والرقابة التي عرفتها أثناء سنوات الحرب. ولكن جاء مشروع مارشال وعمل على ازالة القيود وتحرير التجارة وبذلك ساهم في وضع أساس النظام الاقتصادي الدولي القائم على حرية التجارة وحركة انتقال رؤوس الاموال.

وبعد منتصف الخمسينيات تحولت عمليات البنك إلى التنمية، حيث أصبح البنك الدولي يقدم قروض طويلة الاجل لتمويل المشروعات الانتاجية في المناطق الاقل نموا (الدول النامية) لتصحيح الاختلالات الهيكلية في موازين المدفوعات أعضائه.

الركن الثالث: النظام التجاري الدولي

النظام التجاري الدولي هو مجموعة القواعد والاتفاقيات والإجراءات التي تشرف على تدفقات السلع والخدمات بين دول العالم. ويعود التفكير في إنشاء اطار مؤسسي دولي للإشراف على سير النظام التجاري الدولي إلى مؤتمر بريتون وودز 1944، الذي تمخض عنه انشاء مؤسستين فقط هما الصندوق والبنك الدوليين حيث اختص الأول بالأمور النقدية المتعلقة بأسعار الصرف، أما الثاني فقد اختص بالأمور المالية المتعلقة بتمويل تعمير أوروبا والتنمية -كما سبق

الذكر- أما فيما يتعلق بالأمور التجارية فقد فشل المؤتمر في الوصول الى المؤسسة التي تختص بالإشراف على سير النظام التجاري الدولي فتأخر هذا الركن عن الركنين السابقين.

في سنة 1947 اجتمعت الدول الصناعية المتقدمة بشكل اساسي في ترتيبات خاصة عرفت باسم الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات* GATT)، وتنص هذه الاتفاقية عن تخفيض الضرائب الجمركية بصورة متبادلة على الواردات السلعية للدول المشاركة التي كان عددها 23 دولة، وأصبحت هذه الاتفاقية سارية المفعول في أول جانفي 1948، واستمرت خلال ثمان جولات (أكثر من أربعين سنة) في الاشراف على مفاوضات تحرير التجارة الدولية

ملاحظة: تجدر الاشارة إلى:

- أن هذا النظام الاقتصادي الدولي قد تأثر بالانقسام الايديولوجي بين المعسكرين الغربي و الشرقي، فقد رفضت المعسكر الاشتراكي الانضمام إليه؛

- أنشئ هذا النظام وفقا للمبدأ الرأسمالي الذي يحدد أصوات الدول الأعضاء على أساس مساهمتها أو حصصها في المنظمة الدولية وترتب عن ذلك سيطرة الدول الصناعية الكبرى وعلى رأسها الو.م.أ سيطرة كبيرة على النظام الاقتصادي الدولي منذ بدايته؛

ثانيا: الأوضاع الاقتصادية للدول الرأسمالية فترة بريتون وودز(الربع القرن المجيد"الذهبي")

خلال ربع القرن التالي للحرب العالمية الثانية (فترة بريتون وودز)، عرفت الدول الرأسمالية الصناعية الكبرى نموا اقتصاديا سريعا وثابتا نسبيا، فأطلق عليه اسم العصر الذهبي للرأسمالية. كان سببه الدور التدخلي الذي لعبته الدولة في الاقتصاد في كافة الدول الرأسمالية الصناعية في تلك الفترة (تطبيق الفكر الكينزي). ففي الولايات المتحدة الأمريكية لعبت الدولة دورا فاعلا جدا بما في ذلك الإشراف على علاقات رأس المال-العمل، تنظيم الاقتصاد الكلي عبر السياسة الاقتصادية الكينزية ومراقبة القطاع المالي وتحفيز النمو من خلال الاستثمار العام في البنية التحتية الاقتصادية والتعليم، وتأمين ضمان الدخل للأفراد. مما جعل البعض يطلق عليها "الرأسمالية المقيدة من الدولة"، "رأسمالية الدولة"، "رأسمالية دولة الرفاه"،"رأسمالية الدولة الاحتكارية" وغيرها من التوصيفات. ومن أهم أسباب تدخل الدولة:

الخوف من النظام المنافس (الاشتراكية) في الاتحاد السوفيتي وكتلته في أوروبا الشرقية سببا هاما في الدور التدخلي للدولة في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى فقد كان القلق من أنّ العمال قد يتحولون إلى الشيوعية، مشجعا على قبول إجراءات دولة الرفاهية، والخوف من التفوق الأدائي الاقتصادي للدول الاشتراكية سريعة النمو، عزز الدعم لتدخل الدولة الهادف إلى تسريع التراكم الرأسمالي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، الخوف من تكرار الانهيار المفاجئ عام 1929 والكساد الكبير الناجم عنه، دفعها لاستعمال الأجهزة التدخلية للدولة لإعادة هيكلة القوى الإنتاجية، وتطوير مؤسسات مالية ملائمة يمكنها أن تؤمن استقرار النظام الرأسمالي. ورغم أن تفاصيل هذه الإستراتيجية قد اختلفت من بلد إلى آخر فقد كانت المهمة عالمية، بتنسيق من رأس المال الأمريكي. حيث شوهد ولأول مرة درجة من الوحدة بين الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تشاهد في الأطوار السابقة للرأسمالية.

*هي عبارة عن الأحرف الولى من التسمية الانجليزية للاتفاقية:

(GATT) : **G**eneral **A**greement on **T**ariffs and **T**rade

ثالثا: أزمة الدولار وانهيار نظام بريتون وودز. تعرض النظام النقدي الدولي الذي وضع في بريتون وودز في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين إلى هزات عنيفة أظهرت ضعفه وخلقت أزمة ثقة بالدولار فاتجه الطلب أكثر على الذهب مما عرض الدولار لموجة من المضاربات الحادة دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى وقف شراء وبيع الدولار بالذهب بسعر 35 دولار للأوقية في 15 أوت 1971، وبذلك انهار نظام بريتون وودز وحصلت فوضى عارمة في أسواق الصرف الأجنبي.

1- جذور الأزمة وأسباب انفجارها: تمتد جذور هذه الأزمة إلى الفترة (1965-1970) عندما استعادت البلدان الأوروبية الغربية مكانتها في الاقتصاد الرأسمالي العالمي نموا واستثمار وتصديرا، وذلك على حساب تراجع مكانة الولايات المتحدة التي بدا واضحا خلال تلك الفترة أن الأهمية النسبية لاقتصادها قد بدأت تتدهور، فقد هبطت حصتها في الإنتاج الصناعي في العالم الرأسمالي إلى 40,5 بالمائة في عام 1971 مقابل 55 بالمائة في بداية الخمسينيات، كما انخفضت حصتها من صادرات العالم الرأسمالي إلى 14,2 بالمائة في مطلع السبعينيات مقابل 33 بالمائة في بداية الخمسينيات. كما تضافرت مجموعة من الأحداث التي كان لها دور كبير في عدم استقرار النظام النقدي الدولي (نظام بريتون وودز)، يمكن تلخيصها فيما يلي:

- عجز ميزان مدفوعات الولايات المتحدة، وهذا بسبب:

- تراجع القوة التجارية للولايات المتحدة في الاقتصاد العالمي بعد أن بدأت دول أوروبا الغربية واليابان تستغني عن استيراد الكثير من المنتجات الأمريكية، والمنافسة الشديدة التي نشأت بينها وبين الولايات المتحدة الامريكية في التصدير للعالم الثالث.

- زيادة الإنفاق العسكري الأمريكي في الخارج، فقد كانت لحرب الفيتنام آثارا على النظام النقدي الدولي بسبب قيام المسؤولين الأمريكيين بتمويل تلك الحرب عن طريق التضخم. وهكذا عرف ميزان مدفوعات الولايات المتحدة عجزا متزايدا منذ أواسط الستينيات.

- إعلان أربعة عشر بلدا أوروبيا عن حرية التحويل لعملاتها وتحرير التحويلات الخارجية من القيود بعد التحسن المستمر الذي طرأ على موازين مدفوعاتها. ولقد استغلت الشركات الأمريكية هذا الإجراء للدخول إلى هذه البلدان وامتلاك الكثير من المشروعات في مختلف القطاعات، ورافق زيادة التدفقات الاستثمارية الأمريكية إلى البلدان الأوروبية دخول الدولارات الأمريكية إلى تلك البلدان.

– بعد أن تجاوزت البلدان الأوروبية عجزها وتحولت إلى اقتصاديات ذات فوائض، اكتشفت أن اتجاهها نحو تركيم الدولار الأمريكي كاحتياطات دولية كان مفرطا، فاندفع الكثير منها – وخاصة فرنسا- لتحويل ما لديها من دولارات إلى ذهب.

– نجم عن اندفاع هذه البلدان لتحويل ما لديها من دولارات فائضة إلى ذهب على أساس السعر المعلن عنه في بريتون وودز، خروج كميات كبيرة من الذهب من الولايات المتحدة، وهكذا انخفضت احتياطاتها من الذهب من 74بالمائة من إجمالي احتياطات العالم الرأسمالي عقب الحرب العالمية الثانية إلى حوالي 25 بالمائة في مطلع السبعينيات.

وهكذا أدت هذه العوامل مجتمعة إلى فقدان الثقة في الدولار الأمريكي وفي قدرة الولايات المتحدة على تحويل تلك الدولارات إلى ذهب بالسعر الرسمي، فاشتدت المضاربة على الدولار وعندما أصبح الأمر لا يمكن وقفه أعلن الرئيس

الأمريكي في 15 أوت 1971 بعدم التزام بلده بتحويل الدولار إلى ذهب، وأن الدولار أصبح معوما. وقد كان هذا القرار بمثابة إعلان عن انهيار نظام بريتون وودز.

2- أهم نتائج هذه الأزمة:

- بعد انفجار الأزمة بإعلان الولايات المتحدة الأمريكية وقف تحويل الدولار إلى ذهب، عمّت فوضى كبيرة في النظام النقدي الدولي لمدة ثلاثة أشهر، فقد لجأت بعض البلدان الأوروبية إلى تعويم عملاتها مما أدى إلى رفع قيمها بنسب متفاوتة، وقامت فرنسا بإنشاء سوقين لعملتها، أحدهما للمعاملات التجارية التي بقيت تجري بالقيمة الاسمية للفرنك، والثاني للمعاملات المالية حيث سمح لسعر صرف الفرنك بالتعويم، كما اتخذت بلدان أوروبية أخرى إجراءات مختلفة في هذا الاتجاه أو ذاك.

- خفض القيمة الذهبية للدولار، بعد المباحثات التي أجرتها مجموعة العشرة في 18 ديسمبر 1971 في معهد (Smithsonian)، حيث تم الاتفاق على رفع قيمة الأوقية الواحدة من الذهب من 35 دولار إلى 38 دولار، كما تم الاتفاق على السماح لأسعار الصرف أن تتذبذب في حدود 2,25 بالمائة صعودا وهبوطا، وقد استقرت أسواق الصرف نوعا ما خلال الربع الأول من عام 1972 وحتى منتصف جوان من ذلك العام.

– استمرار حصول عجز كبير في ميزان المدفوعات الأمريكي، لقد كان متوقعا أن يحدث تدفق في رؤوس الأموال نحو الولايات المتحدة بعد ما تم الاتفاق عليه في ديسمبر 1971، إلا أن اختلاف أسعار الفوائد بين أسواق النقد الأمريكية والأوروبية منع مثل هذا التدفق، وأدى إلى استمرار العجز في ميزن المدفوعات الأمريكي والى خلق إضافات جديدة إلى الأرصدة الدولارية المحتفظ بها في الخارج لدى السلطات النقدية.

– تعرض الدولار الأمريكي إلى ضغوط شديدة أدت إلى تخفيضه للمرة الثانية في أقل من أربعة عشر شهرا وذلك في فيفري 1973 بنسبة 10بالمائة مما رفع من القيمة الرسمية للذهب من 38 دولار إلى 42,22 دولار للأوقية، وقد أدى ذلك إلى وقوع هجمة مضاربية على الدولار، ومن ثم أغلقت أسواق الصرف الأجنبي لأكثر من أسبوعين. وعندئذ قررت ستة بلدان أوروبية (فرنسا، ألمانيا الغربية، هولندا، بلجيكا، الدانمرك، لوكسمبورغ) في مارس 1973 تعويم عملاتها مقابل الدولار والين الياباني وغيرهما من العملات على أن تقوم بتثبيت أسعارها اتجاه بعضها البعض، وقامت كل من بريطانيا ايطاليا، ايرلندا بتعويم عملاتها. انعكست هذه التطورات على أسعار الذهب حيث ارتفع سعره من 87 دولار للأوقية عام 1973 إلى أكثر من 190 دولار في أواخر عام 1975 واستمرت الضغوط والاضطرابات في أسواق الصرف خاصة بالنسبة للدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والمارك الألماني والفرنك الفرنسي طيلة الفترة(1973-1975).

- أدرك الجميع ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي الدولي، فتم عقد مؤتمر في جاميكا عام 1976 تم بموجبه إخراج الذهب من نظام النقد الدولي، وإنهاء عصر ثبات أسعار الصرف، حيث ساد العالم سياسات صرف مختلفة، فقد تم تعويم بعض العملات، والبعض الآخر ربط بعملة واحدة أو بسلة من العملات. واستمر الدولار في مباشرة دوره كعملة الاحتياط الدولية.

وهكذا بدأت مرحلة من عدم الاستقرار النقدي والمالي للاقتصاد الرأسمالي العالمي، الذي عرف تزايدا كبيرا في عدد الأزمات المالية والاقتصادية. فخلال الفترة الممتدة من 1970 وحتى 2013 شهد الاقتصاد العالمي حوالي 400 أزمة، وقد كانت أزمات العملات (الأزمات النقدية) هي الأكثر انتشارا، إذ استأثرت بنصف هذه الأزمات. واستأثرت الأزمات المصرفية وأزمات الديون بالنصف المتبقي.